الأمم المتحدة

A/59/374

الجمعية العامة

Distr.: General
21 September 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البند ٣٩ (أ) من جدول الأعمال
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

تقرير الأمين العام*

موجز

يُقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥/٥٨ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن التقدم المحرز بصدد تحسين الاستجابة الدولية للكوارث الطبيعية. ويشمل هذا التقرير أيضا استكمالا لأنشطة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ استجابة لقرار الجمعية العامة ١٥٠/٥٧ ومقررات تالية أخرى صادرة عن الجمعية بشأن هذا الموضوع.

* تأخر تقديم التقرير لأسباب تقنية.

191004 191004 04-51826 (A)
0451826

ويبرز التقرير بعض الأنشطة الرئيسية المتخذة استجابة للكوارث الطبيعية خلال الفترة التي يغطيها التقرير مع التركيز بوجه خاص على جهود الاستجابة للكوارث والانتعاش والانتقال وبالمبادرات العالمية للحد من الأخطار.

أولا – مقدمة

١ – أعد هذا التقرير عملا بقرار لجمعية العامة ٢٥/٥٨ الذي طلبت فيه الجمعية تقديم تقرير عن التقدم المحرز بصدد تحسين الاستجابة الدولية للكوارث الطبيعية.

٢ – ويشمل هذا التقرير أيضا استكمالا لأنشطة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ استجابة لقرار الجمعية العامة ١٥٠/٥٧.

٣ – وثمة عدد من المسائل ذات الصلة بالتقرير عولجت في تقريري الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/59/93-E/2004/74) وعن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/59/228).

ثانيا – استعراض الأنشطة التي اضطُلع بها خلال السنة

٤ – تترتب على الكوارث الطبيعية بأعدادها الكبيرة ونطاقها الواسع آثار متزايدة في المجالين الإنساني والمالي، وتسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات في العالم أجمع. وغالبا ما تكون المجتمعات المحلية الأكثر تعرضا للأخطار الطبيعية هي المجتمعات الأقل قدرة على مواجهة آثارها، مما يخلف نتائج سلبية في الأجل الطويل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتدل التقارير على أن الكوارث الطبيعية، في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، تسببت في وفاة ٠٠٠ ٧٥ شخص، وتأثر بها ما يزيد على ٢٨٤ مليون نسمة وتسببت في أضرار مادية تزيد قيمتها على ٦٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتشير الاتجاهات العامة إلى الزيادة الكبيرة التي حدثت في تواتر الكوارث الطبيعية وأعداد الأشخاص المتأثرين بها خلال السنوات الثلاثين الماضية، ولكن المداخلات من قبيل الإنذار المبكر والمعونة الغذائية أبقت على أعداد الوفيات في مستوى ثابت نسبيا.

٥ – وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ضرب زلزال مدمر مدينة بام في جمهورية إيران الإسلامية، أسفر عن تدمير ٨٥ في المائة من المدينة، وأودى بحياة ما يزيد على ٠٠٠ ٢٦ شخص وإصابة ما يزيد على ٠٠٠ ٣٠ آخرين. وبعد ذلك بشهرين، أي في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وقع زلزال بالقرب من ميناء مدينة الحسيمة في المغرب، أودى بحياة ما يزيد على ٦٠٠ نسمة، وأصاب ٩٠٠ آخرين وتشريد ٠٠٠ ١٥ شخص.

٦ – وسببت رياح المونسون الموسمية العاتية في تموز/يوليه ٢٠٠٤ فيضانات خطيرة في جنوب آسيا، مما أودى بحياة ما يزيد على ٠٠٠ ٢ شخص. وأثرت في ما يزيد على ٥٠ مليون نسمة وتسببت في أضرار جسيمة لحقت بالهياكل الأساسية، بما فيها الطرق والسكك الحديدية. وكانت منطقة جنوب شرقي نيبال أكثر المناطق تضررا وتدل التقديرات

على أن عدد الأشخاص المتأثرين فيها يقدر بـ ٠٠٠ ١٣ نسمة وأن عدد الأسر المشردة ناهز ٠٠٠ ٣٨ أسرة. وتأثر في بنغلاديش عدد يزيد على ٣٣ مليون نسمة وأصبح ما يزيد على ٥ ملايين نسمة في أمس الحاجة إلى الغذاء فضلا عن مواد المعونة الأخرى. وأدت الفيضانات في الجمهورية الدومينيكية وهايتي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وأيار/مايو ٢٠٠٤ إلى موت ما يزيد على ٠٥٩ ١ نسمة وتأثرت بها ٦ ٢٢٦ أسرة. وتسببت الفيضانات في الأرجنتين وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أضرارا في البنية التحتية والطرق والجسور فضلا عن المرافق الزراعية. وفي بيرو، تسبب البرد الشديد والعواصف الثلجية التي اجتاحتها في تموز/يوليه ٢٠٠٤ في موت ٩٠ نسمة وتأثر بها ٤٦٧ ٣٣٧ نسمة. وأفادت التقارير أن موجة الحرارة التي شهدتها أوروبا في صيف عام ٢٠٠٣ أدت إلى وفاة ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠ نسمة. ويمكن إضافة المئات من الكوارث الصغيرة إلى هذه الأمثلة، والتي يحدث الكثير منها دون أن يُبلغ عنها ولذلك فهي غير مشمولة بالإحصائيات العالمية للكوارث.

٧ - وتؤدي الأمطار غير المعتادة وغير الكافية في القرن الأفريقي إلى استدامة أوضاع الجفاف في المنطقة. وبالرغم من أن الجهود الدولية المبذولة للتصدي للعقبات الهيكلية - وللتمويل - في مجال الأمن الغذائي أسفرت عن تجنب مجاعة كبيرة بسبب الجفاف الذي بدأ في عام ٢٠٠٢، ما فتئ النقص في الغذاء يهدد الملايين بالجوع. وتسبب سوء التغذية والفقر المدقع في حركات سكانية جماعية بحثا عن أرض آمنة وأكثر خصوبة. وتدل تقديرات النداء الإنساني الذي أطلقته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤ على وجود زهاء مليوني نسمة في إريتريا، وخمسة ملايين نسمة في إثيوبيا، و ١,٣ مليون نسمة في الصومال بحاجة إلى معونة فورية وعاجلة. وفي كينيا، أدى المزيج الذي حدث مؤخرا بين الجفاف المستوطن وانقطاع الأمطار التي عادة ما يطول موسمها وتلف الحبوب في المخازن الحالية إلى أن أصبح ٢,٣ مليون نسمة في حاجة فورية إلى مساعدة غذائية.

٨ - وبالرغم من أن الحالة في الجنوب الأفريقي قد تحسنت بدرجة كبيرة منذ الجفاف المدمر والأزمة الغذائية في الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، إلا أن الحالة لا تزال خطرة في أجزاء كثيرة من المنطقة. ويعزى ذلك إلى اقتران أنماط المناخ غير المعتادة، بارتفاع معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والسياسات التقييدية لاستصلاح الأراضي وضعف النظام. ولا تزال رداءة المحاصيل - وبصورة ملحوظة في ليسوتو وجنوبي ملاوي وسوازيلند - مقترنة باستنفاد القدرة الإنتاجية تضعف المكاسب الغذائية السابقة وتقوض إمكانات أسباب المعيشة المستدامة للملايين من الضعفاء. ويتسم رصد الأمن الغذائي بعناية في المنطقة بأهمية حاسمة، في ضوء السياسات والممارسات التقييدية

التي تتبعها الحكومات بصورة متزايدة والتي تحد من المعونة الغذائية الإنسانية، ومن إمكانية الوصول إلى السكان المستضعفين ومن جمع معلومات موثوقة عن الاحتياجات ومواطن الضعف والقدرات.

٩ - وتجتاح في الوقت الراهن موجات الجراد منطقة غرب أفريقيا مسببة أزمة خطيرة وأضرارا بالغة في المحاصيل. وموريتانيا هي أشد البلدان تأثرا في الوقت الراهن، علما بأن الحالة آخذة أيضا في التدهور في مالي والنيجر. وأفادت التقارير أيضا عن وجود أسراب من الجراد في بوركينا فاسو، وتشاد، والرأس الأخضر، والسنغال. وحذرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من احتمال تدهور الحالة أكثر بسبب الجراد في الأسابيع القليلة القادمة مع بداية تشكيل أسراب جديدة من الجراد في أيلول/سبتمبر، تشكل خطرا كبيرا على المحاصيل التي ستكون جاهزة للحصاد.

١٠ - وما فتئت الأوبئة وحالات العدوى الآخذة في الظهور تهدد صحة الناس في أرجاء العالم. وأدت العولمة وتغير المناخ ونمو المدن الضخمة والزيادة الهائلة في أعداد المسافرين على الصعيد الدولي إلى زيادة إمكانات سرعة انتشار العدوى. وتسبب التصحر وانتشار الحضر في زيادة اقتراب الناس من الحيوانات مما أسفر عن ظهور أوبئة جديدة. وأصبح الكثير من هذه الأوبئة، من قبيل الكوليرا والتهاب السحايا، في الوقت الراهن يشكل من جديد، تحديا أمام أنظمة الصحة في البلدان ذات الموارد المحدودة المنهكة أصلا بفعل تفشي وباء الإيدز. والأوبئة الأخرى كثيرة، من قبيل الإنفلوانزا، وحمى الضنك تزيد من احتمال إيجاد أوبئة جديدة. وتهدد عودة الحمى الصفراء مدنا كبيرة في العالم النامي، في حين أسفر ظهور وسرعة انتشار السل والملاريا المقاومين للعقاقير عن زيادة كبيرة في تكاليف العلاج. ويتأثر السفر والتجارة والسياحة جميعا بأخطار الأمراض الآخذة في الظهور والوبائية.

١١ - وكما تشهد تلك الأحداث، تعد زيادة عدد الأخطار وآثارها المدمرة بصورة متزايدة على السكان الضعفاء مصدر قلق بالغ في العالم. وتشير العديد من الاتجاهات إلى أن من المحتمل أن تزداد هذه الحالة سوءا. ولا تزال السياسات القصيرة النظر وممارسات التنمية غير المستدامة، من قبيل التحضر بلا ضوابط وإزالة الغابات مستمرة، كما أنه من المحتمل إلى حد كبير أن يتغير جو الأرض، بسبب زيادة تركيز غازات الدفيئة في الجو الناشئ في المقام الأول عن إحراق الوقود الأحفوري. وتشير التنبؤات الموثوق بها إلى ارتفاع درجات الحرارة ومستويات البحار، وزيادة كثافة وحالات الأحداث المناخية المتطرفة مثل العواصف والفيضانات وحالات الجفاف وموجات الحرارة. ومن المحتمل أن تترتب على ذلك آثار اجتماعية - اقتصادية سلبية، بما في ذلك التغييرات في أنماط الإنتاج الزراعي، والتي ستُخلف

بدورها آثار على أنماط أسباب المعيشة والهجرة. وغالبا ما تعد المنافسة المتزايدة على استغلال الموارد الطبيعية والسيطرة عليها عاملا من عوامل اندلاع الصراعات المسلحة أو استمرارها.

١٢ - وما يثير القلق إلى حد كبير أن البلدان النامية تتأثر بدرجات متفاوتة. فالكوارث الطبيعية بحد ذاتها - كالزلازل والبراكين والأعاصير والأعاصير الحلزونية - لا تؤدي بالضرورة إلى الكوارث، بل إن الأخطار تصبح كوارث عندما تؤثر في الناس والأصول السريعة التأثر بآثارها المدمرة. ويعزى ذلك في أغلب الأحيان إلى السياسات والممارسات الدولية والمحلية غير المفيدة، مثل استخدام الأراضي بطريقة غير ملائمة وتشييد المباني بصورة رديئة، مما يؤدي إلى ضعف وتآكل قاعدة الموارد الطبيعية. وخلص تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٤، تحت عنوان ''الحد من مخاطر الكوارث: تحد يواجه التنمية''، إلى أن الأخطار الطبيعية ذات الكثافة المماثلة تخلف المزيد من الدمار في البلدان الأقل دخلا: وعلى سبيل المثال، تستأثر البلدان المصنفة ضمن الشريحة الدنيا من حيث التنمية البشرية بأكثر من ٥٣ في المائة من مجموع حالات الوفيات المسجلة، بالرغم من أن هذه النسبة تمثل ١١ في المائة من سكان العالم الذين يتعرضون للمخاطر الطبيعية. وبعبارة أخرى، فإن الفقراء والضعفاء هم أكثر الناس تعرضا لتدهور البيئة والأخطار الطبيعية، وهم الذين من المرجح أن يواجهوا آثارها - من موت وتشرد وفقدان مكاسب التنمية بصورة منتظمة. ولذلك يرتبط التخفيف من حدة الآثار السلبية للكوارث بصورة وثيقة بتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣ - ولذلك فالمطلوب من أجل تحسين المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث وكذلك تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية اتباع نهج شامل ذي شقين يجعل الطاقات والموارد جاهزة لمواجهة الأحداث المفجعة، ويستمر في الوقت نفسه في عمليات التخفيف والتنمية التي ترمي إلى الحد من الأخطار. ويتسم أيضا بناء قدرات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في مجال إدارة الكوارث ودعم أنشطة تخفيف حدة الأخطار على الصعيدين الوطني والإقليمي بأهمية حاسمة لضمان إثبات صحة هذه النهج.

ثالثا - استكمال الأنشطة: من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

ألف - إدارة حالات الطوارئ وتنسيق الاستجابة

١٤ - لا تزال استجابة الحكومات والمجتمع الدولي للكوارث الطبيعية في الوقت الملائم وبصورة فعالة تتسم بأهمية حاسمة لإنقاذ حياة الناس وتخفيف الآثار المباشرة لحالات الطوارئ.

١٥ - ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وحتى نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٤، ساعدت الأمم المتحدة بلدانا ومناطق تأثرت بأكثر من ٥٠ كارثة طبيعية وذلك باستجابتها لعشرين من النداءات الدولية التي وجهتها الدول الأعضاء. وشملت الجهود المبذولة لتنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة للكوارث الطبيعية توجيه الأمم المتحدة لنداءات عاجلة مشتركة بين الوكالات (لزلزال بام والإعصار الحلزوني في مدغشقر، والفيضانات في بنغلاديش، والجفاف في كينيا).

١٦ - ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، قامت شبكة الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق، وهي شبكة تتألف من ١٨٠ من المديرين الفنيين الذين ينتمون إلى ٥٧ بلدا، بتنسيق الاستجابة لعشر كوارث، بما في ذلك الفيضانات في السودان، والجمهورية الدومينيكية وهايتي، وبنغلاديش، والزلازل في جمهورية إيران الإسلامية والمغرب وكولومبيا وأعاصير التيفون الاستوائية في ميكرونيزيا (مرتان) وفانواتو. وقدم برنامج الأغذية العالمي الدعم لهذه الجهود، وعمل بالتنسيق مع الحكومات على تقديم المساعدات لما يزيد على ٣٠ مليون نسمة استجابة للكوارث الطبيعية في جنوب أفريقيا، والقرن الأفريقي، وموريتانيا، ومدغشقر، وأفغانستان، وبنغلاديش، وباكستان، وهايتي، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وتيمور الشرقية، وبالتنسيق مع اليونيسيف، التي دعمت الجهود الوطنية في حالات الطوارئ فيما يتصل باستعادة الخدمات الضرورية والهياكل الأساسية في مجالات الصحة والتغذية والمياه والمرافق الصحية والتعليم وحماية الأطفال.

١٧ - وما فتئت الأمم المتحدة تحاول توسيع نطاق مشاركة الدول الأعضاء في شبكتها للاستجابة لحالات الكوارث وتبني نهج إقليمية للاستجابة لحالات الكوارث الطبيعية، ولا سيما فيما بين البلدان المنخفضة الدخل. وخلال السنة الماضية، تمكنت شبكة الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق من توسع شبكتها وذلك بإضافة مديرين لحالات الطوارئ من منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى الشبكة، وستعقد دورة دراسية تمهيدية لمديري حالات الطوارئ الأفريقيين الجدد الأعضاء في الشبكة وستنظم هذه الدورة الدراسية في أديس أبابا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

١٨ - وتقدم منظمة الصحة العالمية المساعدة إلى الدول المتأثرة عن طريق شراء الأدوية واللوازم الطبية؛ وإصلاح المرافق الصحية وتدريب العاملين في المجال الصحي؛ وضمان التحصين بصورة روتينية؛ وتعزيز شبكات رصد الأمراض؛ وتعزيز المراقبة والاستجابة لتفشي الأمراض التي تنتقل بالعدوى؛ والتعاون من أجل المداخلات في مجالات الصحة والمياه والمرافق الصحية؛ وإعداد تقارير لتقييم الحالة الصحية وإسداء المشورة التقنية؛ وتسهيل تنسيق قطاع

الصحة؛ وتقديم التوجيه في مجال الاستجابة للاحتياجات الصحية للنساء والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في حالات الطوارئ؛ والمساهمة في الأعمال التحضيرية لمواجهة الأزمات وفي حالات الانتعاش فيما بعد الأزمات من خلال إجراء الفحوص الطبية للمحاربين السابقين؛ وجمع الأموال لمساعدة الدول الأعضاء في التصدي للاحتياجات الصحية العاجلة للسكان المتأثرين فضلا عن تمهيد الطريق من أجل انتعاش قطاع الصحة.

باء – الاستجابة لحالات الجفاف

١٩ – تشكل حالات الجفاف تحديات فريدة من حيث الاستجابة لها، لأنها غالبا ما تبدأ ببطء، وتستغرق فترات طويلة وتتكرر، وغالبا ما تنطوي على التفاعل فيما بين أسباب طبيعية وأسباب من صنع الإنسان. وإضافة إلى ذلك، يؤدي الجفاف إلى مضاعفة المنازعات ويمكن أن يسهم في بدء حالات طوارئ معقدة وذلك باندلاع القتال من أجل السيطرة على الموارد النادرة، وتفاقم حالات عدم الاستقرار القائمة وزيادة الأخطار المحيطة بالماسكين بزمام السلطة. وتسهم الآثار المجمعة لهذه الصدمات المزمنة في تدهور الأوضاع الإنسانية، وانهيار الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وضعف مكاسب التنمية. ولذلك تتطلب الاستجابة وضع استراتيجية شاملة تتصدى للاحتياجات العاجلة من الأغذية وانعدام الأمن الغذائي المزمن وتدابير الاستجابة للمجاعات بما في ذلك المساعدات الغذائية، والمداخلات في مجال الصحة وتحصين الماشية.

٢٠ – وتتفاعل العناصر المذكورة أعلاه جميعها في القرن الأفريقي، حيث أسفرت آثار الجفاف المزمن الذي طال أمده، والفيضانات وعدم الأمن عن تعطيل الأنماط الزراعية وتسببت في حركة سكانية غير معتادة، وفي تدهور الأمن الغذائي والقدرات المعيشية، وتسببت في سوء تغذية على نطاق واسع وفي إعاقة الانتعاش. وفي عام ٢٠٠٤، حاولت الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمات غير حكومية وشركائها الحكوميين تلبية احتياجات الفئات الأشد حرمانا وذلك بتوجيه نداءات إنسانية موحدة لجمع مبلغ ١٤٧ مليون دولار كمساعدة إنسانية لإريتريا، و ٨٥ مليون دولار لإثيوبيا، و ١١١ مليون دولار للصومال للمحافظة على توزيع الأغذية في سائر أنحاء المنطقة، وفي الوقت نفسه تخفيف آثار أوجه النقص في المياه والأغذية في مجالي التغذية والصحة. وأدت الحالة المنذرة بالخطر في كينيا إلى إصدار نداء عاجل في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤، سيتبعه، إذا اقتضت الضرورة، نداء موحد في عام ٢٠٠٥. وطالب النداء بجمع مبلغ ٩٧ مليون دولار بغية الاستجابة للاحتياجات الماسة لعدد يصل إلى ٢,٣ مليون نسمة ألـمَّت بهم موجة جفاف شديدة وتلف المحاصيل،

وتلوث مخزونات الذرة مما أدى إلى ارتفاع كبير بصورة غير عادية في أسعار الغلال. والمبادرات المشتركة بين المجتمع الدولي، والمانحين والحكومات المتأثرة، من قبيل اجتماع الأمن الغذائي لكينيا، والتحالف الجديد للأمن الغذائي وأمن أسباب المعيشة في إثيوبيا، وبرنامج شبكة السلامة في إريتريا ومبادرة المجاعة والأمن الغذائي في القرن الأفريقي، ترمي إلى إيجاد حلول طويلة الأجل وذلك بوضع نهاية لدورة المجاعة وتحسين الأمن الغذائي وأمن أسباب المعيشة في الأجل الطويل.

٢١ - وفي الجنوب الأفريقي، وعقب الجهود الإنسانية الهائلة التي بُذلت خلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، والتي ساعدت إلى حد كبير في التخفيف من النقص الحاد في الأغذية وحالت دون زيادة التدهور في المجتمعات المحلية الضعيفة، أعدت الأمم المتحدة، بالتعاون مع شركائها من المنظمات غير الحكومية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، خطة لتلبية الاحتياجات الماسة في زامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي وموزامبيق، وطلبت مبلغ ٤١٩ مليون دولار في المقام الأول للمساعدات الغذائية والمساعدات الزراعية في حالات الطوارئ ولدعم الخدمات الاجتماعية في مجالات مثل الصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية. وتطبق الخطة وفقا للنهج الموجز في الخطة التي وضعتها المبعوثة الخاصة للأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية في الجنوب الأفريقي، والتي تطالب باتخاذ إجراءات لتلبية احتياجات السكان المستضعفين في حالات الطوارئ وتطالب في الوقت ذاته باتخاذ إجراءات لتلبية احتياجات المنطقة في الأجل الطويل.

٢٢ - وإضافة إلى ذلك، يقوم برنامج الأغذية العالمي في الوقت الراهن بدراسة جدوى التأمين ضد الجوع الشديد بوصفه أداة مالية للمساعدة في تخفيف آثار التغيرات المناخية المتناقضة في المناطق المعرضة للجفاف. وكخطوة أولى، يطور برنامج الأغذية العالمي فهرسا لمناخ إثيوبيا مصمم لتحديد مختلف مستويات الأخطار المترتبة على تغيُّر المناخ، وتحديد السكان الذين هم بحاجة إلى ضمانات لحمايتهم من الجوع وحساب تكلفة الحماية في كل مستوى من مستويات الأخطار. وباستخدام هذا النموذج، يعتزم برنامج الأغذية العالمي، بالشراكة مع البنك الدولي وقطاع التأمين الخاص، تطوير آلية رسمية تدرج هذا الخطر - والتكاليف المرتبطة به - في خطط الوكالات والبلدان المانحة بوصفها سياسة تأمين للسكان المستضعفين ضد حالات الجو المتناقضة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تخصيص أموال احتياطية لحالات الطوارئ تكون ''جاهزة عند الطلب'' لتغطية المستويات العميقة من الضعف في الأوضاع المناخية المتناقضة.

جيم – بناء القدرات على الصعيدين المحلي والإقليمي

٢٣ – وتشكل أفرقة الاستجابة على الصعيدين الوطني والمحلي، بفضل قربها المباشر من مواقع الكوارث ومعرفتها للهياكل الأساسية المحلية، خط دفاع أولي له أهميته ضد الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية. وفضلا عن ذلك، تسلم حكومات البلدان المعرضة للكوارث، كما يسلم المانحون والوكالات الدولية للاستجابة، بصورة متزايدة، بأن بناء القدرة على الاستعداد على الصعيد المحلي لمواجهة الكوارث وتخفيف حدتها مسألة تتسم بأهمية عاجلة فيما يتعلق بتخفيف حدة الأخطار.

٢٤ – ولتحقيق ذلك، تم الشروع في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ في مختلف مناطق وبلدان العالم، في تنفيذ عدة برامج لبناء القدرات من أجل تعزيز حالات التأهب. وبغية تحسين القدرة على الاستجابة على المستوى المحلي، أرسلت أفرقة شبكة الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق أيضا إلى كولومبيا والفلبين بوصفها جزءا من الممارسة التدريبية للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ على الصعيد الإقليمي لتطبيق طرائق تنسيق جديدة في الموقع في البلدان المعرضة للكوارث وتدريب السلطات الوطنية في مجال تنسيق الاستجابة الدولية. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التدريب على الصعيد الإقليمي على أساليب الحد من الأخطار للتخفيف من آثار تغير المناخ في منطقة البحر الكاريبي، وأنشأ إطارا للحد من الأخطار في كولومبيا ودعم تكامل تدابير الحد من الأخطار في استراتيجية الإسكان الوطنية في كوبا. وفي أفريقيا، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) تحليلا مقارنا للأخطار الحضرية في المراكز الحضرية الرئيسية وبدأ في تطوير إجراءات ملائمة للحد من هذه الأخطار. وإضافة إلى ذلك، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لتطوير الأنظمة المؤسسية والأنظمة التشريعية من أجل الحد من الأخطار في ألبانيا، وأجرى تجارب على الاستعداد لأخطار الفيضانات في طاجيكستان، ودعم تعزيز شبكة المعارف لتخفيف حدة الكوارث الخارجية في منطقة وسط آسيا. وروجت منظمة الصحة العالمية موضوع تخفيف حدة الكوارث في المرافق الصحية في أمريكا الوسطى في شكل مدونات ونماذج تشييد منقحة لبناء المرافق الصحية. وقدمت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية حلقات عمل تدريبية ودعما إعلاميا لتحسين أنظمة الإنذار المبكر في العديد من البلدان.

٢٥ – وعلى الصعيد الإقليمي، انصب تركيز مستشاري شبكة الأمم المتحدة الدولية للاستجابة الإقليمية لحالات الكوارث على تعزيز الآليات الإقليمية لمعالجة جميع مراحل إدارة الكوارث. وعلى سبيل المثال، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، نظم مستشارو الأمم المتحدة

للاستجابة الإقليمية لحالات الكوارث في منطقة الأمريكيتين حلقات عمل في مجال التخطيط لحالات الطوارئ مع أفرقة قطرية وكيانات محلية في كولومبيا وبيرو وبوليفيا وبنما والسلفادور والجمهورية الدومينيكية وأنشأوا ''المجموعة الإقليمية لإدارة الأخطار والكوارث''، التي اجتمعت لمناقشة قضايا مشتركة من قبيل المساعدات المدنية - العسكرية الاستجابة للكوارث في أمريكا اللاتينية.

٢٦ - وفي آسيا، نظم المركز الآسيوي للتخفيف من حدة الكوارث ومستشارو الأمم المتحدة الإقليميين للاستجابة للكوارث في آسيا مؤتمرا إقليميا في كوبي، اليابان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ودعوا الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ووسائط الإعلام والأوساط العلمية والمؤسسات الأكاديمية إلى أن تبادل أفضل الممارسات والمبادرات في المنطقة وتسهل التدريب وتعقد حلقات عمل في مجال إدارة الكوارث للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والحكومتين في كمبوديا وميانمار.

٢٧ - ويقدم المكتب الإقليمي في جنوب أفريقيا التابع لمكتب الأمانة العامة للأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في الوقت الحاضر، الدعم للمنسقين المقيمين لتحسين قدرات الاستجابة للكوارث على الصعيدين الإقليمي والقطري لكي تتصدى لأوجه الضعف الفريدة السائدة في الجنوب الأفريقي. وعلى سبيل المثال، استهلت لجان تقييم الضعف التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بدعم من المكتب، تقييما لمواطن الضعف على الصعيدين الإقليمي والوطني المتصلة بالجفاف، بما في ذلك الروابط المحددة التي تربط الجفاف بأزمة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

دال - الحد من الأخطار وتخفيفها

٢٨ - تعني عبارة ''تخفيف الحد من أخطار الكوارث'' التدابير المتخذة سلفا للحد من الخسائر التي تسببها الكوارث، من خلال الحد من تعرض السكان وتأثرهم بالأخطار الطبيعية وتعزيز قدراتهم على مواجهتها وعلى التكيف. وهناك تسليم متزايد بأهمية الحد من الأخطار في البلدان المعرضة للكوارث، والحث على بذل جهود عالمية كثيرة لتخفيف الأخطار، ولا سيما تحت مظلة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

٢٩ - وتسترشد الاستراتيجية بفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالحد من الكوارث، والتي تضم من بين أعضائها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وتقوم بدور رئيسي في مجالي الدعوة والتنسيق. وإضافة إلى ذلك، ثمة اتفاق محدد للتعاون الثلاثي القائم بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة الاستراتيجية بهدف تعزيز فعالية الأمم المتحدة في مجال الحد من أخطار الكوارث

واحتمالات التعرُّض للأخطار وإدماج استراتيجيات الحد من الكوارث في جميع مراحل إدارة الكوارث.

٣٠ - ويمثل تعزيز نظم الإنذار المبكر وتقييم الأخطار الصدارة، نظرا لأن اتجاهات الأخطار العالمية تشير إلى أن شبكات الإنذار المبكر المحسنة؛ بما في ذلك شبكات التنبؤ والإنذار، وبرامج التعليم وطرق الإجلاء المحددة والملاذات الآمنة كانت مفيدة في الحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث خلال السنوات الثلاثين الماضية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، عقدت الاستراتيجية مؤتمرا دوليا ثانيا عن الإنذار المبكر لتأكيد الحاجة إلى استهداف أفضل لشبكات الإنذار المبكر للبلدان المعرضة للكوارث وترجمة الإنذارات المبكرة بصورة أفضل إلى إجراءات مبكرة. وأسفر المؤتمر، عن إنشاء برنامج لتعزيز الإنذار المبكر في بون، بألمانيا، برعاية أمانة الاستراتيجية. وسيؤدي ذلك إلى إيجاد روابط بين العديد من برامج الإنذار المبكِّر التي وضعتها وكالات الأمم المتحدة، من قبيل برامج المناخ التي وضعتها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والنظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر، الذي وضعته الفاو بشأن انعدام الأمن الغذائي، بهدف تسهيل الجهود المشتركة المبذولة من أجل تحسين الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء وتطوير برنامج إنساني للإنذار المبكر مشترك بين الوكالات على شبكة ويب بقيادة برنامج الأغذية العالمي لتسهيل إمكانية حصول المجتمع العالمي على النطاق الأوسع على معلومات الإنذار المبكر واستخدامها.

٣١ - وبغية تحسين نماذج تقييم الأخطار، يقوم موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مركز آسيا للتأهب للكوارث ومنظمات الدول الأمريكية بدور قيادي في إعداد حصر لأدوات تحليل الأخطار وتقييم احتمالات التعرض للخطر ولا سيما من أجل التطبيقات المحلية والحضرية. وستكتمل المرحلة الأولى من المشروع في عام ٢٠٠٤. وإضافة إلى ذلك، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع مؤشر عالمي لأخطار الكوارث يقيس التعرض النسبي للأخطار في البلدان بثلاثة أخطار طبيعية رئيسية: (الزلازل والأعاصير الحلزونية الاستوائية والفيضانات)، ويحدد عوامل التطور التي تسهم في زيادة مستويات الأخطار ويبرهن على أن البلدان التي تتعرض لمستويات مماثلة من الأخطار الطبيعية آثارا مختلفة إلى حد كبير. وإضافة إلى ذلك، وضعت الفاو مبادئ توجيهية لتقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ. وهذا النهج في التقييم القائم على أساس أسباب المعيشة يسهم في تحقيق أهداف دعم تخفيف حدة الكوارث والتأهب حيث أنه يزيد من فهم الأدوار التي تقوم بها الفئات الاجتماعية وأصحاب المصالح والمؤسسات المحلية في مختلف مراحل إدارة أخطار الكوارث وقدرات سكان الريف على التصدي للكوارث الطبيعية.

٣٢ - وهناك أيضا تسليم متزايد بضرورة إدماج الحد من أخطار الكوارث في عمليات التنمية بوصفها وسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وخلص التقرير الذي استهله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة الاستراتيجية، بعنوان ''الحد من مخاطر الكوارث: تحد يواجه التنمية''، إلى أن من الحتمي التعرض لبعض الأخطار، وأن قابلية التأثر بآثارها المدمرة ليست تلقائية، وأن ممارسات التنمية الجيدة يمكن أن تساعد على منع تحول التعرض المادي إلى أحداث مفجعة.

٣٣ - وحفزت هذه الاستنتاجات على اتخاذ مبادرات لتخفيف حدة الأخطار وترجمتها إلى ممارسات إنمائية. وعلى سبيل المثال، وفي عام ٢٠٠٤، أنشأت الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث شراكة مع الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لوضع استراتيجية أفريقية إقليمية للحد من أخطار الكوارث. ودعم رؤساء الدول الأفريقيون هذا النهج في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠٠٤. ولضمان إيلاء اهتمام رئيسي لإدارة مخاطر الكوارث في سياق سياسات وبرامج الزراعة المستدامة والتنمية الريفية المستدامة، قررت الفاو زيادة تعزيز أنشطتها الاستشارية والتقنية في مجال السياسة العامة، المقدمة للبلدان المعرضة بصفة خاصة للكوارث الطبيعية.

٣٤ - وكتدبير للحد من الأخطار، يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ببحث الاعتبارات البيئية التي تمثل عاملا أساسيا في التخفيف من حدة الكوارث والاستجابة لها بصورة فعالة. وتم اتخاذ خطوة رئيسية إلى الأمام تمثلت في إنشاء ''الشراكة البيئية في حالات الطوارئ'' العالمية الجديدة، التي تدعم جهود الحد من الكوارث من خلال اتخاذ مبادرات ملموسة من شأنها أن تعزز التعاون وتبادل المعلومات فيما بين أصحاب المصالح البيئية في حالات الطوارئ على الصعد الدولية والوطنية والإقليمية.

رابعا - تحسين فعالية وكفاءة المساعدة الدولية في مجالي البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية

٣٥ - الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ هو شبكة حكومية دولية ترعاها الأمم المتحدة، وهي مسؤولة عن البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية وعن المسائل المتعلقة بالاستجابة للكوارث. والهدف منها هو إتاحة برنامج لتبادل المعلومات، ولتحديد معايير المساعدة الدولية في مجال البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية ووضع منهجية للتعاون والتنسيق على الصعيد الدولي في مجال الاستجابة للزلازل. وتضم شبكة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ البلدان المعرضة للزلازل والأطراف التقليدية التي تقدم مساعدات دولية.

٣٦ - قام الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير بدور مفيد بوجه خاص في مواجهة الزلازل التي حدثت في بام، جمهورية إيران الإسلامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وفي الحسيمة، المغرب، في شباط/فبراير ٢٠٠٤، عندما عملت فرق البحث والإنقاذ الدولية على دعم حكومتي هذين البلدين والفرق المحلية العاملة في مجال إنقاذ السكان الذين ظلوا محبوسين تحت أنقاض مباني المدن المنهارة. وعلى إثر هذه الاستجابة عقدت أمانة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ اجتماعات للاستفادة من الدروس شاركت فيها الحكومتان المعنيتان، وفرق الاستجابة الدولية والوطنية والمحلية لتقييم مواجهة الزلازل وتقديم توصيات بغرض إدراجها في المبادئ التوجيهية للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ التي يجري حاليا تنقيحا بناء على ذلك.

٣٧ - ولتحسين القدرات المحلية في مجال الاستجابة، تم إيفاد الأفرقة التابعة لنظام الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث إلى كولومبيا والفلبين في إطار عمليات التدريب الإقليمية التي ينظمها الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ لعرض المنهجيات الجديدة المتعلقة بالتنسيق في الموقع على البلدان المعرضة للكوارث وتدريب السلطات الوطنية في مجال تنسيق الاستجابة الدولية. ونظم أيضا الفريق اجتماعات إقليمية في كل من كوبي، اليابان، (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)، وتونس، (نيسان/أبريل ٢٠٠٤) وليما، (آب/أغسطس ٢٠٠٤)، وسنغافورة، (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤) لمناقشة التعاون الإقليمي مع التأكيد على بناء القدرات الوطنية بغرض التأهب للاستجابة لحالات الطوارئ.

٣٨ - وفضلا عن ذلك، قامت أمانة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ، بدعم من حكومتي جمهورية كوريا وسنغافورة، بتنظيم اجتماعات ضمت جميع قادة فرق البحث والإنقاذ الدولية في المناطق الحضرية من جميع أنحاء العالم في سيول، (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)، وسنغافورة (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤) لتمكين المسؤولين عن الاستجابة لحالات الطوارئ من مناقشة المسائل التقنية والتنفيذية فيما يتعلق بإنقاذ الأشخاص المغمورين تحت أنقاض المباني المنهارة وذلك بهدف تحسين معايير أداء فرق البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية وتنسيق عملها في الموقع في حالة وقوع كارثة. ولتوسيع نطاق أنشطة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ، قام هذا الأخير بإنشاء مكتب فرعي تابع له في تونس في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ كما نفذ برنامجا للتوعية لبلدان وسط أوروبا وجنوبها في هنغاريا في شباط/فبراير ٢٠٠٤ ثم في إندونيسيا في أيار/مايو ٢٠٠٤ ولبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

خامسا – القضايا والتحديات الناشئة

٣٩ – على الرغم من التقدم المحرز خلال السنة الماضية، لا تزال هناك بعض التحديات الأساسية التي تعوق الجهود في مجال تحسين التأهب والاستجابة والحد من الأخطار. وهذا هو الجانب الذي يمكن أن تقوم فيه الحكومات المانحة وحكومات البلدان المعرضة للكوارث، بالإضافة إلى منظومة الأمم المتحدة وشركائها، بدور حيوي في معالجة هذه القضايا، وتحسين إدارة الكوارث وبالتالي إنقاذ حياة البشر.

ألف – تعزيز الاستجابة في حالات الطوارئ

١ – تحسين تنسيق الاستجابة

٤٠ – تواجه الشبكات الدولية لمواجهة الكوارث، مثل نظام الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث والفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ تواجه باستمرار تحديا يتمثل في كيفية تنسيق موظفي وأصول الإغاثة بصورة فعالة أكثر في حالات الطوارئ المفاجئة. وفي كثير من الحالات يتجمع عدد كبير من أفرقة الإغاثة الوطنية والدولية في مكان الكارثة، وتزودها الحكومات بإمدادات وأصول الإغاثة ولكن دون أن تكون لديها فكرة واضحة عن نوع المعونة التي تحتاجها إليها أكثر والمجالات التي تحتاجها فيها. وبدلا من أن يسهم وجود هذا العدد الكبير من الأفرقة القادمة من مختلف البلدان ذات المستويات المتفاوتة في مجالي التدريب والخبرة في الجهد الغوثي العام، فإنه يؤدي في كثير من الحالات إلى الارتباك وازدواجية الجهود، ويصبح وجودها عبئا وليس مصدر قوة.

٤١ – ومن المسائل الناشئة والمثيرة للقلق بوجه خاص النشر المفرط لفرق البحث والإنقاذ الدولية عقب حدوث زلزال ما. ونظرا لأن هذا النشر تمليه في كثير من الحالات الاتفاقات الثنائية بين البلدان، فإنه من الصعب على شبكات التنسيق الدولية الحد من استخدام هذه الفرق. وحقق الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ بعض النجاح خلال الزلزال الذي ضرب مدينة بام للحد من عدد فرق البحث والإنقاذ عن طريق تبادل المعلومات بصورة غير رسمية من خلال المركز الإلكتروني لتنسيق العمليات في الموقع (www.reliefweb.int/vitrualosocc/login.asp). بيد أن هناك حاجة إلى آلية ذات طابع رسمي أكثر لكفالة إنشاء آلية لتنسيق تقديم المشورة إلى الحكومات بشأن توقيت تقديم مساعداتها في مجال البحث والإنقاذ واستخدامها.

٢ - التغلب على الاختناقات الإدارية

٤٢ - إن الوصول الآمن والفوري ودون عوائق لمواقع الكوارث في المجتمعات المضررة من العوامل الحاسمة في تقرير الاستجابة المواتية زمنيا والفعالة، لا سيما في حالات الكوارث المفاجئة مثل الزلازل، حيث يقاس الفارق بين الحياة والموت بالفعل بسويعات قلائل، وثبتت صحة ذلك خلال الفترة التالية للزلزالين اللذين ضربا مدينتي بام والحسيمة حيث قامت حكومتا جمهورية إيران الإسلامية والمغرب بإلغاء شروط التأشيرة حتى تتمكن فرق البحث والإنقاذ الدولية من الوصول إلى مواقع الكوارث بسرعة. وللحد من الارتباك، واختصارا للوقت اللازم للاستجابة وتنفيذ العمليات دون عوائق، ينبغي حل هذه المسائل الإدارية قبل وقوع أي حالة طوارئ.

٤٣ - وفي القرار ٥٧/١٥٠، المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، حثت الجمعية العامة الدول الأعضاء على تبسيط أو تقليص الإجراءات الإدارية المتعلقة بدخول فرق البحث والإنقاذ الدولية ومعداتها ولوازمها ونشرها وخروجها. ولا توجد في الوقت الراهن مبادئ توجيهية واضحة بشأن هذه المسألة سوى لدى حكومة نيوزيلندا. ومن المهم أن تحذو البلدان المعرضة للكوارث حذو نيوزيلندا وتضع تدابير ومبادئ توجيهية لوصول فرق الإغاثة الآمن والسريع إلى مواقع الكوارث عند وقوعها.

٣ - إدماج عنصر الحد من الأخطار في الاستجابة للكوارث

٤٤ - يمكن أن تؤدي عمليات الاستجابة في حالات الكوارث ومشاريع الانتعاش نفسها إلى إطالة أمد الأخطار أو تنشأ عنها مخاطر جديدة مثل نقل ضحايا الفيضانات إلى مناطق تتوفر فيها مرافق كافية، أو التأكيد بشكل مفرط على المساعدة الغذائية على حساب الاحتياجات الأخرى أو إلى اعتماد الضحايا على المعونة وهذا ما يحول دون عثورهم على أسباب معيشية جديدة. وعلى العكس من ذلك، فإن الكوارث يمكن أن تتيح فرصا فريدة لإحداث تغييرات عامة ومؤسسية وعملية يمكن أن تحد من الأخطار وتساعد على تحقيق التنمية المستدامة.

٤٥ - لذلك فمن الأهمية بمكان أخذ المشاغل المتعلقة بالحد من الأخطار في الاعتبار في مرحلتي التأهب والاستجابة لأي كارثة. ومن الضروري لتحقيق ذلك وضع مبادئ توجيهية وأدوات أفضل وتعميمها. وعلى الصعيد الدولي، يشمل ذلك قيام الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة ببذل جهود أكبر في مجال التأهب للكوارث وذلك من خلال (أ) تحسين الإنذار المبكر وتخطيط الطوارئ؛ (ب) تحديد الأدوار والمسؤوليات مسبقا وتوزيعها على وكالات الإغاثة، ومجموعات المجتمع المدني، والوكالات الإقليمية للبحث والإنقاذ

والحكومات؛ (ج) إحراز تقدم في تحديد المناطق المحتملة والفئات المعرضة للخطر؛ (د) فتح قنوات الاتصالات لتيسير تبادل المعلومات والبيانات؛ (هـ) وتعيين أماكن توافر الأموال والإمدادات وتحديد شروط وآليات الإفراج عنها بسرعة.

٤٦ - ومن العوامل الحاسمة أيضا للحد من الأخطار كفالة تمكين البلدان والمناطق الضعيفة من الاستجابة بسرعة للكوارث المفاجئة التي تحدث في المناطق القريبة منها. ويستلزم ذلك بناء ودعم قدرات محلية مستدامة على التأهب والاستجابة من خلال الدعم المادي والتقني ومن خلال التدريب. ومن شأن هذه الجهود أيضا أن تؤدي إلى تحسين الاستجابة العامة عن طريق التشجيع على القيام بدور وطني أكبر في مجال تنسيق الاستجابة الدولية والإقليمية عندما تهرع العشرات من فرق المساعدة إلى الميدان.

٤٧ - وغالبا ما تكون الكوارث ذات نطاق إقليمي، مما يستلزم بذل جهود على الصعيد الإقليمي من أجل الحد من الأخطار. وعادة ما يسفر فيضان نهري زامبيزي وأوكافانغو عن تدمير المحاصيل والمنازل وأسباب العيش في معظم مناطق أفريقيا الوسطى. وأسفر الجفاف في كامل أنحاء الجنوب الأفريقي عن آثار بعيدة المدى فيما يتعلق بالأمن الغذائي والصحة والتغذية وأسباب العيش. وأدى انزلاق التربة في أمريكا الوسطى الناشئ عن إعصار ميتش عن تدمير أجزاء من الطرق الرئيسية لعموم أمريكا. ويمكن أن يُسهم التشاور والتعاون والتخطيط على الصعيد الإقليمي، بالإضافة إلى الالتزامات السياسية والمالية إسهاما كبيرا في توخي نهج متسق في مجال الحد من الكوارث، وتنسيق مساعدة المانحين وإنشاء إطار لتقاسم تكاليف وتبادل المعلومات والهياكل الأساسية من أجل بناء مجتمعات يسهل تكييفها مع الكوارث في المنطقة بأسرها.

باء - التمويل

١ - تعزيز التمويل لأغراض الطوارئ

٤٨ - استفاد مكتب منسق الشؤون الإنسانية من الترتيبات الفردية مع حكومات النرويج وإيطاليا والدانمرك وهولندا وحكومة أيرلندا المتعلقة بتوفير أموال احتياطية للصندوق الاستئماني للإغاثة في حالات الكوارث التابع للمكتب. وبفضل هذه الترتيبات تمكن المكتب من أن يلبي فورا الاحتياجات الملحة لضحايا الكوارث. وفي ضوء هذه التجربة الإيجابية، يأمل المكتب في جلب اهتمام جهات مانحة إضافية لهذا البرنامج.

٤٩ - وفضلا عن ذلك، فإن باستطاعة مكتب منسق الشؤون الإنسانية أن يوفر مباشرة بعد حدوث أي كارثة طبيعية من ميزانيته العادية هبات نقدية طارئة تصل قيمتها إلى ٥٠ ٠٠٠ دولار للبلدان المتأثرة. وهذه الهبات مفيدة بوجه خاص إذ أنه يمكن استخدامها

بسرعة في اقتناء وتوصيل إمدادات الإغاثة اللازمة لإنقاذ حياة الضحايا. وتشكل الهبة النقدية عنصرا حيويا أيضا إذ يمكن بفضلها ربح الوقت من خلال سد الفجوة المالية الآنية في انتظار استجابة مجتمع المانحين الدوليين. ومصدر هذه المنحة النقدية الطارئة هو قرار الجمعية العامة ٢٨١٦ (د - ٢٦). وفي حين ارتفع المبلغ الإجمالي للهبة ليصل إلى ١,٥ مليون دولار من أموال الميزانية العادية لكل فترة سنتين، فإن الحد الأقصى البالغ ٠٠٠ ٥٠ دولار لم يتغير منذ عام ١٩٨٣.

٥٠ - بيد أنه ثبت من التجارب في مجال الاستجابة للكوارث الطبيعية - وآخرها التجربة المستفادة من الزلزال الذي ضرب مدينة بام - أن الهبة النقدية الطارئة التي تبلغ قيمتها القصوى ٠٠٠ ٥٠ دولار ليست كافية وأنها لا تفي في كثير من الحالات بالغرض في ظل انعدام وسائل الإغاثة الفورية البديلة. لذلك فمن الضروري رفع الحد الأقصى للهبة النقدية إلى مستوى مناسب أكثر، أي مبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار لكل كارثة في البلد المتضرر بقدر ما تسمح به الموارد المتاحة في الميزانية العادية. وقد تناول هذه المسألة بالفعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأقرها في قراره ٢٠٠٤/--.

٢ - تمويل الحد من الأخطار

٥١ - يجري التركيز في المقام الأول في تمويل الكوارث الطبيعية على مرحلة الاستجابة الفورية الرئيسية بدلا من أنشطة التأهب وتخفيف حدة المخاطر وأنشطة الحد من الأخطار الأخرى. بيد أن الاستثمار في جهود الحد من الكوارث الطويلة الأجل يمكن أن تكون أداة أكثر فعالية من حيث التكلفة في إنقاذ حياة الضحايا، حيث أنها تبقي على الاستثمارات الإنمائية والمالية التي يمكن فقدانها من دونها. وتشير هذه الاتجاهات إلى أن من الضروري توخي نهج جديد فيما يتعلق بإذكاء الوعي العام ورفع مستويات التمويل اللازم للكوارث لمواجهة الكوارث الطبيعية وتوجيه جزء أكبر من هذه الأموال لتمويل الجهود الرامية إلى الحد من الأخطار. وعلى سبيل المثال، قدم البرنامج الإنمائي خلال هذه الفترة أكثر من ٤٠ منحة نقدية لحالات الطوارئ إلى البلدان المتأثرة بالكوارث الطبيعية. واستخدمت هذه المنح النقدية لدعم وظيفة التنسيق التي يضطلع بها بعض المنسقين المقيمين، وذلك للشروع فورا في عملية تخطيط الانتعاش المبكر وإدماج اهتمامات الحد من الأخطار في جهود الانتعاش منذ مرحلة مبكرة جدا.

جيم - إدارة المعلومات

٥٢ - إن الوصول إلى المعلومات الموثوقة والدقيقة في الوقت المناسب عامل حيوي في تحسين الاستجابة لحالات الطوارئ، وزيادة الموارد إلى أقصى حد ممكن والتقليل من المخاطر

ومعاناة الإنسانية إلى أدنى حد ممكن. ويعادل ذلك في الأهمية إعداد البيانات الأساسية وتنسيقها وتقاسمها على نطاق واسع، بما في ذلك البيانات الديمغرافية الوطنية وشبه الوطنية، وتقييمات احتمالات التعرض للخطر وتحليل الإنذار المبكر.

٥٣ - وفي حين توجد مبادرات شبه وطنية ووطنية وعالمية كثيرة يتم في إطارها تجميع البيانات المتعلقة بالكوارث ومقارنتها وتحليلها، فقد تم، في معظم الحالات، وضع هذه المبادرات بصورة مستقلة عن غيرها باستخدام معايير وأشكال مختلفة وبتوخي أهداف مختلفة. وفي حين أن هذه المبادرات مفيدة كلا على حدة، فإنها تتسم بعدم الاتساق وبوجود فجوات في البيانات وغموض في المصطلحات مما يجعل إجراء مقارنات بين مختلف مجموعات البيانات واستخدامها أمرا صعبا. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى ارتباك كبير في فهم حالات الكوارث ووتقييمها، وفضلا عن أنه يحول بقوة دون التخطيط واتخاذ القرارات وجمع الأموال على حساب الضحايا الذين يمكن انقاذهم.

٥٤ - وكأداة لتحسين نوعية البيانات المتعلقة بالكوارث ونطاقها ودقتها وتقييم الخطر في المستقبل في مستويات متعددة، يقوم فريق عامل فرعي داخل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالحد من الكوارث، بالعمل على توحيد البيانات المتعلقة بالكوارث من مصادر مختلفة، وتجميعها، والربط بينها من خلال استعراض وتحديد مجموعات البيانات والمنهجيات المتعلقة بالكوارث، ومن خلال وضع معايير لتعريف الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان وتحديدها وتسجيلها، مثل النظام العالمي الفريد لتحديد مواصفات الكوارث، ووضع مؤشرات وفهارس لتقييم المخاطر العالمية.

٥٥ - والمطلوب في هذه المرحلة هو مواصلة تحسين البيانات المتعلقة بالكوارث لمحاولة تجميع البيانات المتعلقة بالكوارث المحلية والوطنية والعالمية في قاعدة بيانات عالمية متاحة على نطاق واسع. ومن شأن ذلك أن يساعد كثيرا المسؤولين عن الكوارث دوليا وإقليميا ووطنيا على توثيق وتحليل الخسائر المرتبطة بالكوارث الطبيعية في العالم بدقة. وفضلا عن ذلك، ينبغي تخصيص المزيد من الموارد لتحليل المعلومات المتعلقة بالكوارث وآثارها الفورية والطويلة الأجل من قبيل إجراء تحليلات تركز أكثر على المخاطر والتقييم العام لفعالية التكاليف للحد من الأخطار. ويمكن استخدام هذه التحليلات كأداة لتستنير بها منظمات المساعدة الدولية والوطنية والمانحين والدول المتأثرة في تحديد أولوياتها في مجالي الاستثمار والسياسات.

دال – تحسين الانتقال في فترة ما بعد الكوارث

٥٦ – تطغى عادة أنشطة الإغاثة على الاستجابة للكوارث في مرحلة الطوارئ الحادة، وكثيرا ما يتم ذلك باستبعاد المدخلات الضرورية لدعم الانتعاش الملائم. وغالبا ما يؤدي ذلك إلى إضعاف الخدمات الحكومية الوطنية والهياكل الأساسية المادية أو تدميرها، واستنفاد الأصول الفردية وإجهاد نُظم الدعم الاجتماعية. وترى الأشخاص المشردين بسبب الكوارث يرغبون في العودة إلى منازلهم أو في الإقامة في مجتمعات جديدة. وبالإضافة إلى أن مرحلة الانتعاش المبكر تشكل مرحلة هامة في الإنعاش المجتمعي، فإنها تمثل فرصة هامة لتنفيذ تدابير الحد من المخاطر في البلدان المعرضة للخطر – مثل سياسات استغلال الأراضي الملائمة للبيئة، والمعايير الملائمة المتعلقة بالمباني، والبناء، والتدريب في مجال التأهب ودعم الهياكل الوطنية – التي تنطوي على فوائد في الأمد الطويل.

٥٧ – وباستطاعة المجتمع الدولي، بقيادة منظومة الأمم المتحدة، أن يساعد على تحقيق هذا الانتقال. بيد أنه تظل هناك فجوة بين مرحلة الإغاثة في حالات الكوارث ومرحلة الانتعاش على مستوى الموارد والتخطيط كما يظل وعي الحكومات والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف بالإمكانيات التي تتيحها فترة الانتقال كفرصة لتحقيق التنمية وعيا ضعيفا.

١ – سد فجوة التمويل

٥٨ – تخصص معظم الموارد التي تعبأ بغرض الكوارث الطبيعية إما للمساعدة في حالات الطوارئ أو للتعمير الطويل الأجل، كما أنه ليس من السهل إنفاقها لأغراض فترة الانتقال. وعلاوة على ذلك ليس هناك آليات رسمية لجمع الأموال يمكن استخدامها لجمع الأموال لأغراض فترة الانتقال.

٥٩ – ولسد هذه الفجوة التمويلية، ينبغي أن يدرس المجتمع الدولي المزايا النسبية لوضع آلية تمويل جديدة بغرض الانتعاش بعد الكوارث أو إدماج متطلبات الانتعاش بعد الكوارث الطبيعية في استراتيجيات وخطط المانحين للمساعدة الطويلة الأجل.

٢ – سد الفجوة في مجال التخطيط

٦٠ – ستستفيد عملية تخطيط فترة التحول من توضيح ما تستلزمه بالفعل هذه الفترة فضلا عن استفادتها من سد الفجوة المؤسسية من خلال توثيق التعاون بين الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية والتنمية بشأن قضايا الانتعاش، وتعزيز تنسيق أدوات التخطيط الجغرافي والقطاعي وجمع الأموال، وتحسين اتساق عمليات تقييم الاحتياجات وتحديد الأولويات والتركيز على البرامج والمشاريع التي تحد من إمكانية التعرض للخطر.

٦١ - وعلاوة على ذلك، وعلى عكس حالات ما بعد الصراع، غالبا ما تحتل السلطات الوطنية الصدارة في قيادة أنشطة الانتعاش والإعمار في فترة ما بعد الكوارث. ويجب على المجتمع الدولي، بقيادة منظومة الأمم المتحدة، أن يدعم الهياكل الوطنية لتمكينها من الاضطلاع بأنشطة الإعمار، لا سيما في المناطق التي يمكن أن تتكرر فيها الكوارث.

٣ - انتهاز فرصة مرحلة الانتعاش للحد من الأخطار

٦٢ - إن مرحلة ما بعد الأزمة التي تلي أية كارثة طبيعية هي فترة حاسمة لبذل محاولات من أجل الحد من الأخطار، ذلك لأن المأساة الإنسانية والخسائر المالية تكون لا تزال حاضرة في أذهان وسائط الإعلام والمجتمع الدولي والأهالي، كما أن من المرجح أن تكون إرادة الحكومة لاتقاء الكوارث في المستقبل قوية. ومن المهم الاستفادة من هذه الفترة لسن تغييرات مؤسسية وعملية من أجل الحد من الأخطار في المستقبل.

٦٣ - وعلى سبيل المثال، فإن المراحل الأولى من الإنعاش في فترة ما بعد الأزمات مراحل حاسمة في الأخذ بنهج جديدة في مجال إدارة المدن وتخطيطها، مثل قوانين البناء، ومعايير البناء وتحديد المناطق والتوسع الحضري. وعلى سبيل المثال، وعلى إثر الزلزال المدمر الذي ضرب بام، قام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وحكومة جمهورية إيران الإسلامية، بوضع استراتيجية لبناء المآوي وبناء قدرات الحكومة المحلية. وفي هايتي، قدم الموئل الدعم ومساهمات فنية تتعلق بمسائل المستوطنات البشرية كجزء من إطار الانتعاش الذي مدته سنتين على إثر فيضانات تموز/يوليه ٢٠٠٤.

٦٤ - وإذا بذلت جهود من أجل (أ) دعم عمليتي الانتعاش المحلية والوطنية في مرحلة مبكرة؛ و (ب) جرى التفكير في الحد من الأخطار واحتمالات التعرض للخطر في جميع أنشطة الانتعاش؛ و (ج) تعزيز العلاقات بين الميزات المقارنة للتنمية والجهات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية والاستفادة من ذلك، فإنه قد يصبح من الممكن سد الفجوة بين الإغاثة والتنمية واستباق عودة الأنشطة المسببة للخطر، ومنع ظهور خطر الكوارث مجددا وتحويل الأزمة إلى فرص للتنمية المستدامة.

هاء - معالجة المسائل الصعبة

٦٥ - اتجه النقاش الدائر بشأن الحد من الأخطار حتى الآن إلى التركيز على الحلول الإنسانية والإنمائية، متجاهلا جانبا آخر لا يقل عن ذلك أهمية ألا وهو الجانب السياسي في برنامج الحد من الأخطار. ونتيجة لذلك، فإن العديد من القضايا الأساسية المتعلقة بالحد من

الأخطار لا تجري متابعتها لأنها غالبا ما تستلزم معالجة القضايا الهيكلية العميقة أو اتخاذ تدابير سياسية من الصعب تحقيقها سياسيا. وعلى سبيل المثال، فإن سياسات الإصلاح الزراعي التي تشجع الملكية الفردية للاستثمار بأساليب تحسن خصوبة التربة وتمنع تحات التربة، مثل زرع الأشجار أو بناء المصطبات، من شأنها أن تقلل من خطر المجاعة في البلدان المتضررة بالجفاف. ومع ذلك فإنه لا بد من حل هذه المشاكل السياسية حتى يتحقق أكبر قدر ممكن من الفائدة في مجال الحد من الأخطار. وإذا كان لا بد أن تظل مسألة الحد من الأخطار أولوية عالمية، فإنه لا يمكن تجاهل التحديات السياسية بأية حال من الأحوال.

سادسا – الاستنتاجات والتوصيات

٦٦ – إن الاتجاهات الحالية السائدة في مجالات التحضر وتدهور البيئة وتدهور المناخ تدل ضمنا على أن الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان ستظل في ازدياد من حيث انتظامها وكثافتها. وما لم تبذل جهود مركزة لتحسين التأهب والاستجابة ومعالجة المخاطر والتعرض للخطر، فإن آثار الكوارث على السكان والمستوطنات البشرية ستصبح أكثر فتكا وتكلفة، موقعة بذلك الملايين من السكان في دائرتي الفقر والتهميش المفرغتين. فالحالة تتطلب توخي نهج أكثر تنسيقا وشمولية في إدارة الكوارث بهدف تحديد القدرات الوطنية والإقليمية وبنائها، فضلا عن التأكيد على الحد من الأخطار بوصفه مبدءا أساسيا.

٦٧ – وفي حين أُحرز تقدم في اتخاذ الإجراءات وتنسيقها من أجل الحد من الأخطار، فإن ذلك تحقق في ظل ازدياد إمكانية التعرض للخطر. وبوجه خاص لا يزال هناك نقص كبير في السياسات والممارسات المنهجية لدعم القدرات المحلية والوطنية في مجالي الاستجابة للطوارئ والحد من الأخطار. ويستلزم ذلك التزامات مؤسسية ومالية لكفالة إدماج الحد من خطر الكوارث بصورة واضحة أكثر في التخطيط الإنمائي والعمل من أجل معالجة العناصر السياسية والهيكلية الأكثر صعوبة للحد من الأخطار بصورة جدية.

٦٨ – وستكون هذه المسائل من الاعتبارات الهامة في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الذي سيعقد في كوبي، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وسيلفت المؤتمر الانتباه إلى أن عدد الكوارث في ازدياد متواصل وأنها ما تزال تشكل عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أو أنه سيركز أيضا على وضع توصيات عملية لمساعدة البلدان والمجتمع الدولي في تنفيذ تحسين الحد من الكوارث وإدارة الكوارث. ويمكن الحصول على معلومات بشأن الأنشطة التحضيرية للمؤتمر على الموقع التالي: www.unisdr.org/wcdr.

٦٩ - وفي ضوء هذه الاستنتاجات، فإن التوصيات التالية المتعلقة بتعزيز المساعدة الدولية في مجال الكوارث الطبيعية جديرة بالاهتمام:

الاستجابة للكوارث

(أ) على الدول الأعضاء في البلدان المعرضة لخطر الكوارث أن تعمل على وضع سياسات وآليات وطنية لتنسيق عمل فرق البحث والإنقاذ في حالة وقوع زلزال، آخذة في الاعتبار المبادئ التوجيهية للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ والأحكام الواردة في الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٥٧/١٥٠؛

(ب) أن تعزز الدول الأعضاء التعاون مع نظام الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث بوصفه أداة قيمة للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الخبرة والموارد الدولية في مواجهة الطوارئ المفاجئة ودعم زيادة عضوية النظام، لا سيما في أفريقيا، ومن بين البلدان المعرضة لخطر الكوارث؛

(ج) أن تعزز الأمم المتحدة شبكة المستشارين الإقليميين في مجال الاستجابة للكوارث والمستشارين في مجال الحد من الكوارث والمساعدة في بناء قدرات إقليمية منسقة ومتكاملة في مجال التأهب للكوارث والاستجابة لها والتخفيف من حدتها ومخاطرها؛

(د) أن تعزز الأمم المتحدة التأهب لحالات الطوارئ تحسبا للتأثير الإنساني للأزمات والتخطيط لها والتخفيف من وطأتها وذلك من خلال تعزيز قدرات فرادى الوكالات والجهات الفاعلة في مجال التأهب لحالات الطوارئ ومواجهتها والاستفادة من تلك القدرات إلى أقصى حد ممكن من خلال الآليات المشتركة بين الوكالات مثل الفريق العامل الفرعي التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بالتأهب والتخطيط لحالات الطوارئ؛

بناء القدرات المحلية والإقليمية في مجال إدارة الكوارث

(هـ) أن تعزز الأمم المتحدة، بالتعاون مع شركائها الدوليين الجهود الرامية على تحديد أساليب أكثر عملية بتوجيه الموارد لصالح القدرات المحلية والوطنية في مجال إدارة الكوارث في البلدان المعرضة للكوارث، وتعزيز دعم تلك القدرات؛

(و) أن تشجع الأمم المتحدة وتعزز إقامة شراكات بين المنظمات الإقليمية، بما في ذلك من خلال شبكة المستشارين الإقليميين في مجال الاستجابة للكوارث، وذلك من أجل بناء قدرات إقليمية في مجال الاستجابة للحد من الأخطار.

إدارة المعلومات

(ز) أن تعالج الأمم المتحدة الفجوات في المعلومات في مجال إدارة الكوارث والحد من الأخطار عن طريق تحديد أساليب لتحسين نظم وشبكات جمع المعلومات المتعلقة بالكوارث وإمكانية التعرض للخطر والمخاطر وتحليلها والمساعدة في اتخاذ القرارات؛

الحد من الأخطار والتنمية المستدامة

(ح) أن تبحث الوكالات الإنسانية والإنمائية، بالتعاون مع الدول الأعضاء، عن أساليب عملية لإدماج عنصر الحد من الأخطار في مجالي التنمية والانتعاش، لا سيما في الانتعاش في فترة ما بعد الكوارث؛

(ط) أن تعمل الدول الأعضاء على إدماج الحد من الأخطار في التخطيط والأولويات الإنمائية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية؛

تمويل الاستجابة للكوارث

(ي) أن تعمل الجهات المانحة على زيادة التمويل العام لإدارة الكوارث، وتنظر بوجه خاص في توجيه جزء أكبر من الأموال المخصصة للاستجابة للكوارث لتمويل الجهود في مجال الحد من الكوارث، بما في ذلك المبادرات المتعلقة بالتأهب في مجال الاستجابة؛

(ك) أن تعزز الأمم المتحدة دعم التمويل الطارئ في حالات الكوارث، بما في ذلك عن طريق رفع الحد الأقصى للمنحة النقدية في حالات الطوارئ من ٠٠٠ ٥٠ دولار إلى ٠٠٠ ١٠٠ دولار لكل كارثة في البلد المتضرر بقدر ما تسمح به الموارد الحالية المتاحة في الميزانية البرنامجية؛

(ل) أن تهدف الوكالات الإنسانية والإنمائية التابعة للأمم المتحدة إلى تعزيز الاتساق بين أدوات التخطيط وجمع الأموال لغرض الانتعاش من الأزمات بعد فترات الكوارث، ولغرض التحول والتنمية؛

الرصد والتقييم

(م) أن تواصل الأمم المتحدة دراسة البرنامج الدولي المتعلق بإدارة مخاطر الكوارث لتحسين استجابة المجتمع الدولي وتأهبه لمواجهة الكوارث الطبيعية وإدماج النهج المتعلقة بإدارة المخاطر والحد من الأخطار في البرمجة الإنمائية؛

(ن) أن تدعم منظومة الأمم المتحدة البحوث المتعلقة بالقضايا الرئيسية في مجال الحد من أخطار الكوارث، من قبيل النهج المتعلقة بتحليل نسبة الفائدة إلى التكلفة أو الخيارات المتعلقة بتقليص المخاطر واحتمالات التعرض للخطر إلى أدنى حد ممكن؛

المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث

(س) أن تعمل الدول الأعضاء على تقديم الدعم المتواصل للمؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث وأن تكفل انتهاز هذه الفرصة لإعادة تأكيد وتعزيز تنفيذ السياسات والممارسات المتعلقة بالحد من الكوارث.